

الاحتلال الإسرائيلي للقدس ومستقبل التسوية

وليد المدلل*

يتواصل مسلسل السيطرة السياسية على مدينة القدس منذ أواخر القرن التاسع عشر، واكتسب زخماً كبيراً في النصف الأول من القرن العشرين وما بعده، وذلك من خلال غطاء دولي وفرتة حكومة الانتداب منذ يوم أهدت رغبتها في تأييد قيام "وطن قومي يهودي"، بإصدارها إعلان بلفور سنة 1917 قبل أن تدخل قواتها مدينة القدس فعلياً. كما التزمت، وفق صك الانتداب الذي أقرته عصبة الأمم في 24 تموز/يوليو 1922، تأمين الأوضاع التي تسهل قيام هذا المشروع. ولما كان صك الانتداب قد أقرته عصبة الأمم، فقد عنى ذلك أن الأسرة الدولية في مجتمع ما بعد الحرب العالمية الأولى التزمت، هي الأخرى، هذا الإعلان؛ وهو ما يعني تحمل المجتمع الدولي تبعات هذا الالتزام والنتائج المترتبة عليه.

جاء إنفاذ ذلك الإعلان على حساب الشعب الفلسطيني، وفتح الباب لمواجهة تاريخية لا تزال قائمة حتى يومنا هذا بين الشعب الفلسطيني والكيان الصهيوني، واستولت القوات الصهيونية على القسم الغربي من القدس قبل أن تنسحب القوات البريطانية رسمياً من فلسطين في 14 أيار/مايو 1948، وهجر عدد كبير من سكان القدس ولم يسمح لهم لاحقاً بالعودة. وقد مثل الاستيطان اليهودي الصهيوني في القدس إحدى أبرز ظواهر تلك المواجهة، وهو ما يبدو واضحاً في الفارق بين الزخم الاستيطاني اليهودي في القدس وبين بقية أنحاء فلسطين. وقد اعتمد هذا الاستيطان على استراتيجيا "كثير من الأرض وقليل من السكان [الفلسطينيين]"، التي بقيت محركاً لمجمل السياسة الاستيطانية بعد ذلك في الأراضي الفلسطينية عامة، وفي القدس خاصة.

وبحلول سنة 1967، سيطرت إسرائيل على القسم الشرقي من القدس وبقية الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي أطلق شهوة الضم والاستيطان بصورة غير مسبوقه، وانعكس ذلك في الخطط الاستيطانية الطموحة التي بدأ تنفيذها منذ اليوم الأول من الاحتلال، وصاحب ذلك سلسلة من الإجراءات القانونية والتشريعية التي طالت أنظمة وقوانين حيازة الأراضي وملكيته، الأمر الذي أدى إلى فرض سيطرة إسرائيلية شبه كاملة على الأراضي الفلسطينية في القدس، وتعزيز السيطرة الإسرائيلية على أراضي المدينة. فقد كانت هذه النسبة في سنة 1918 نحو 94% للعرب و4% لليهود و2% للطوائف الأخرى والمرافق العامة، (1) بينما أصبحت في سنة 1995 نحو 73% لليهود و21% للعرب و6% للطرق. وتتوزع نسبة ملكية الفلسطينيين على 10% من مناطق أهلة، و7% مساحة غير منظمة وعرضة للمصادرة أو لطرحها للبيع بسبب الضرائب، ليتبقى 4% هي المساحة التي يجري الصراع بشأنها الآن في جو من عدم التوازن. (2)

كما امتدت تلك السياسة إلى البلدة القديمة حيث تم وضع اليد على 250 دونماً من أراضيها، أي ما يعادل 26% من مجمل مساحتها التي تبلغ 990 دونماً، وهناك تهديدات بمصادرة 30 دونماً آخر من الأحياء الإسلامية الملاصقة للمسجد الأقصى، (3) علماً بأن تلك الملكية كانت محدودة جداً في القدس قبل سنة 1948.

إن مسألة فقدان الأرض في فلسطين عامة، وفي القدس خاصة، تمثل للفلسطينيين مشكلة غائرة في الوعي الوطني الفلسطيني، فضلاً عن أثارها العميقة التي تخلفها في الحياة الفلسطينية في شتى مجالات الحياة جراء فقدان تلك الأراضي. (4) ولعل الأمر يتضح أكثر إذا علمنا أن الأغلبية العظمى من السكان الفلسطينيين هي من ذوي الأصول الفلاحية، أي أن الأرض تمثل لهم عنصر إنتاج على درجة من الأهمية، علاوة على اكتساب الأرض في الحياة الفلسطينية كثيراً من القيم الرمزية والقداسة بسبب أهميتها الدينية والسياسية، وبسبب الصراع في شأنها.

كما تُذكر سياسة مصادرة الأراضي الفلسطينيين بالتجارب القاسية التي مرت بهم، والتي كانت تنتهي في كل مرة بفقدان مزيد من الأراضي لمصلحة "المستوطنين اليهود المهاجرين"، الأمر الذي يرسخ قناعاتهم بأن السلام غاية لا تدرك أمام الأقوال والأفعال المعلنة والمستترة لليمين القومي والديني في إسرائيل، وأمام برامج الأحزاب والمخططات التي ترفع شعار "أرض إسرائيل الكاملة"، و"الاستيطان في كل أرض إسرائيل" و"القدس عاصمة أبدية لإسرائيل". (5)

كما أن مواصلة إسرائيل سياسة مصادرة الأراضي وعزلها وتقييد استخدامها تهدد بصورة خطيرة مشروع قيام دولة فلسطينية مستقلة كحل معقول للمشكلة الفلسطينية. (6) فأين يمكن أن تقوم هذه الدولة أمام موجات

المصادرة والتضييق المستمرة وقوانين التنظيم أحادية الجانب، وخصوصاً أمام حقائق الديموغرافيا التي تؤكد زيادة الفلسطينيين بمعدلات عالية، (7) وهو ما سيكون سبباً وجيهاً في عدم الاستقرار في المنطقة إذا لم يكن سبباً أساسياً في تفجيرها، (8) وهذا ما دعا شمعون بيرس إلى القول: "نحن نلعب بغالبية يهودية وعلى أرضنا، لكن الديموغرافيا ستفعل ما ترفض السياسة فعله"، (9) في إشارة تحذيرية إلى الزيادة السكانية الفلسطينية التي يمكنها أن تقلب المعادلة.

صاحب سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي في القدس سياسات أخرى موازية، سياسية وديموغرافية واقتصادية واجتماعية وأمنية، ليس أقلها إغلاق مدينة القدس وبناء الجدار الفاصل الذي يحاصر الضفة الغربية والقدس، والذي "يتسبب بعزل المدن والقرى الفلسطينية، وفي مقدمها القدس، ومصادرة آلاف الدونمات، وإحالة حياة السكان الفلسطينيين إلى جحيم"، (10) وعلى الرغم من الإدانة الدولية لهذا الجدار، (11) فإن إسرائيل لم تستجب لها، وما زالت ماضية في استكمال المراحل المتبقية من مشروع الجدار العازل، (12)

وقد ساهمت تلك السياسات مجتمعة أو منفردة في تدهور أوضاع السكان الفلسطينيين الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وتسببت بالتالي بنزوح عدد كبير منهم عن القدس في اتجاه بقية الأراضي الفلسطينية، أو الخارج، بحثاً عن الأمن وحياء كريمة. كما عمقت شعور الفلسطينيين بالمهانة الإنسانية، وزادت في مشاعر الغضب والسخط بينهم بسبب المعاملة التمييزية التي يتلقونها مقارنة بسكان القدس من اليهود الإسرائيليين. (13) كما ساهم ذلك في زيادة انقسام المدينة وتدهور الأوضاع الأمنية فيها. ولعل اندلاع انتفاضة عامة كانتفاضة الأقصى في 28 أيلول/سبتمبر 2000 قد جاء، كما يقول الفلسطينيون، "رداً على سياسات الاحتلال الإسرائيلي التمييزية في القدس"، وبسبب ما فُسر بأنه "انتهاك لحرمة المدينة المقدسة"، وهو ما يحمل في طياته كثيراً من التوتر والمواجهة بين الطرفين.

أمام ذلك تجدر الإشارة إلى أن عملية الاستيطان الإسرائيلي في القدس تلقى إجماعاً قومياً في إسرائيل. فهي من جهة تلقى رضى وقبول ودعم المستوى الحزبي والسياسي ومؤسسات الدولة، بما في ذلك الكنيسة ومحكمة العدل العليا، وعن ذلك يقول عكيفا إدار: "مدينة القدس تعتبر الأكثر انقساماً في العالم الديمقراطي حيث أنها مدينة تقف فيها الحكومة والمحكمة العليا مع التمييز الذي يطال سكان المدينة التي تعتبر الأكثر فقراً بعد مدينة بني براك، (14) عاصمة لا تعترف بها أغلبية دول العالم بمن فيهم أكبر أصدقاء إسرائيل". (15)

أما على الصعيد الحزبي فتصدر القدس جدول أعمال الأحزاب وبرامجها الانتخابية، وتحولت المدينة إلى مادة للمنافسة الانتخابية والسياسية بين الأحزاب، (16) في الوقت الذي نظر المواطن الإسرائيلي العادي إلى المستعمرات في القدس لا على أنها "مستوطنات" غير شرعية وأنها في المكان الخطأ، وإنما نظر إليها على أنها مدن وضواح يهودية خالصة لا تختلف عن بقية المدن الإسرائيلية. (17) وهذا الموقف بالتأكيد يجعل من تفكيك المستعمرات أو وضعها للنقاش، كأحد متطلبات عملية سلام شاملة ودائمة، أمراً عسيراً إن لم يكن مستحيلًا، بل لعلها تكون سبباً في القضاء على جهود التسوية السياسية بين أطراف الصراع. وليس مقتل رابين عنا ببعيد، حين اتهم بـ "الخيانة" و"التنازل عن أرض إسرائيل لأعدائها". (18) وكذلك الاتهامات التي نعت بها أريئيل شارون، مثلاً، حين طرح فكرة الانسحاب من غزة.

بيد أن تلك السياسات الإسرائيلية الاستيطانية لقيت إدانة واسعة من المجتمع الدولي الذي اصطف لرفض تلك السياسات في كثير من المحافل الدولية، مطالباً إسرائيل بالكف عن سياسة الاستيطان وفرض الحقائق في القدس، معتبراً ذلك غير شرعي وغير قانوني وباطلاً. لكن إسرائيل لم تستجب لتلك الدعوات، وادعت أن مسألة القدس مسألة إسرائيلية داخلية لا يجوز لأحد أن يتدخل فيها، واستمرت في سياساتها الاستيطانية في القدس على الرغم من تأكيد المجتمع الدولي لمواقفه مرات عديدة. وقد شجعها على ذلك الدعم الأميركي المادي والمعنوي واللوجستي اللامحدود، وهو ما انتهى بتلك الدعوات إلى المطالبة والمناشدة من دون أن تخطو خطوة عملية في اتجاه فرض الإرادة الدولية، كما هي السياسة المتبعة مع بقية دول العالم "الخارجة على القانون"، وهذا ما يهدد الاستقرار ويثير التساؤل عن جدوى ربط الإدارة الأميركية لنفسها بمطالب الحد الأقصى لليمين في إسرائيل، وما إذا كان مثل هذا الموقف يخدم مسيرة سلام حقيقة أم أنه يخاطر بها ويضعها في مهب الريح.

إننا لا نشفي سراً بالقول إن الصراع العربي - الإسرائيلي بتعقيداته الشديدة، وخصوصاً بشأن القدس، كفيلاً بتأجيج المشاعر الدينية والقومية وفتح المستقبل على احتمالات وخيمة، في ظل حالة الفوضى الأمنية التي تشهدها المنطقة.

مشاهد مستقبلية محتملة

للتسوية السياسية في القدس

حظيت القدس، بسبب الأهمية الاستثنائية لها، بكثير من المشاريع والاقتراحات والمشاهد، بعضها فردي وبعضها الآخر جماعي، بعضها إقليمي وآخر دولي، وسعت جميعها لعرض رؤى وحلول جزئية أو كلية لقضية القدس، وقد صدرت في معظمها عن رموز سياسية ووطنية وأكاديمية أو مؤسسات دولية. (19) بيد أن ما يهنا هنا هو تناول أبرز ما عرضه طرفا الصراع، الإسرائيليون والفلسطينيون، (20) بخصوص هذه القضية التي تعتبر بحق من أعقد حلقات الصراع العربي - الإسرائيلي. وفيما يلي تناول للمحاور الأساسية التي تضمنها أهم هذه المشاهد. (21)

أولاً: المشهد الديني

هو المشهد المفضل لدى الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، ويتفق مع سياستها التقليدية المتبعة منذ سنة 1967، وهو يقوم على اعتبار مدينة القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل وتحت سيادتها، مع ضمان حرية العبادة للمسيحيين والمسلمين، والسماح لهم بإدارة أماكنهم الدينية الخاصة بهم، وفق ترتيبات تنحصر في شؤون الإدارة والتنظيم ولا ترقى بأي حال إلى مستوى السيادة. (22)

عرضت إسرائيل لتنفيذ ذلك سيناريوهات عديدة، ضمن ترتيبات مع الفاتيكان ومختلف الكنائس ذات العلاقة، وترتيبات مماثلة مع أطراف إسلامية، قد تنحصر في الفلسطينيين أو تتوسع لتشمل دولاً أخرى، مثل الأردن والسعودية والمغرب ومصر وإيران. غير أن إسرائيل تتخوف من هذا المشهد خشية أن يستخدم أداة لتثبيت السيادة الفلسطينية على المدينة، من خلال اللجوء إلى تخصيص أراض وأماكن لغايات الوقف الديني بهدف تحقيق السيطرة الجغرافية ومنع المصادرة أو البيع لليهود، أو من خلال استخدام نفوذ المؤسسات الدينية بؤراً للنفوذ السياسي.

ثانياً: المشهد الوظيفي

تعرض إسرائيل هذا المشهد بقوة. وقد تبني ذلك تيدي كوليك، أول رئيس لبلدية القدس الإسرائيلية، وتحاول إسرائيل من خلاله تجنب المطالب السيادة الفلسطينية، وذلك بإعطاء الفلسطينيين في القدس الشرقية حكماً ذاتياً إدارياً (بلدياً/ وظيفياً)، يمكنهم من تسيير شؤونهم اليومية، في ظل الحفاظ على "وحدة المدينة" تحت السيادة الإسرائيلية. ويحكم هذا التوجه تياران إسرائيليان متميزان: (23)

الأول: يتعامل مع الصراع على أساس عرقي داخلي بين الأغلبية اليهودية والأقلية العربية، مجرد من أية أبعاد سياسية أو وطنية، ويعتقد أن لا حاجة إلى التفاوض في مسألة الوحدة الجغرافية للمدينة أو السيادة عليها، إذ يمكن تسوية الصراع من خلال السماح لـ "الأقلية العربية بإدارة شؤونها المحلية بنفسها في ظل القيم والثقافة والمعتقدات وشعائر العبادة الخاصة بها".

الثاني: يعترف بالبعد السياسي للصراع بشأن القدس، لكنه يعتبر أن الصراع نفسه غير قابل للتسوية، لذلك يدعو إلى "إدارة الصراع" (Conflict Management)، وبالتالي اللجوء إلى اعتماد "المشهد الوظيفي" كتسوية مؤقتة، تعمل إسرائيل على فرضها كوضع دائم، إذ ستحل مشكلة السيادة بصورة تلقائية.

وتقترح إسرائيل عدة نماذج لتطبيق هذا المشهد، والذي يُنظر إليه على أنه أساس لتطوير واقع تعايش جديد، يقوم على تهميش مطالب الفلسطينيين السيادة، وتقديم الصلاحيات الوظيفية على أنها "سيادة وظيفية"، بما يحقق نوعاً من التعويض النفسي لديهم بأن لهم شيئاً يملكونه في القدس، في حين تسيطر إسرائيل على المدينة بكاملها. ومع ذلك فإن المخاوف الإسرائيلية من هذا المشهد تتمثل في: (24)

- صعوبة تحقيق الفصل على أساس الانتماء الديني القومي، بسبب التداخل بين الوجودين الفلسطيني واليهودي في المدينة. (25)
- قد يحفز هذا النظام نوازع الصراع داخل المدينة.
- السيطرة على التخطيط البلدي وتصاريح البناء من جانب الفلسطينيين، وهي مسائل تنطوي على مضامين سياسية مرتبطة بقضية "التوازن الديموغرافي" بين الطرفين في المدينة، الذي تحرص إسرائيل على المحافظة عليه.

• إمكان تطور هذه التسوية إلى الانفصال الكامل عن إسرائيل، وخصوصاً مع اتباع الفلسطينيين استراتيجياً "السيادة الزاحفة"، وذلك بتعزيز وجودهم ومؤسساتهم، ومن ثم الاستغناء عن المؤسسات والخدمات الإسرائيلية، وهو ما يمكن تطويره في اتجاه الاستقلال الجزئي أو الكلي عن إسرائيل. (26)

بيد أن منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية ترفضان هذا المشهد لأنه يتعامل مع الفلسطينيين في القدس على أساس أقلية عرقية، ويفصل السكان عن الأرض، فهم في الوقت الذي ينتمون إلى الدولة الفلسطينية، ليس لهذه الدولة أي صلاحيات أو سلطات في القدس. (27) وقد عبر سكان القدس الفلسطينيون عن رفضهم هذا المشهد منذ الاحتلال سنة 1967، وذلك بمقاطعة انتخابات البلدية، وعدم المشاركة في المجلس البلدي (الوظيفي)، معتبرين أن ذلك اعتراف بالاحتلال. كما أن تجربة الأعوام الأربعين الماضية تحت الاحتلال، والمتمثلة في اعتبار سكان القدس العرب مقيمين لا مواطنين، قادت إلى إشكاليات عاشها السكان الفلسطينيون على صعيد الحياة اليومية، مثل سحب الهويات، والتمييز في التخطيط البلدي والخدمات، والعيش مواطنين من الدرجة الثالثة، (28) وهو ما سيفسر رفض السكان مستقبلاً لأي تسوية قد تستند إلى المبررات نفسها. وعليه فإنه يمكن القول إن هذا المشهد أيضاً لا يصلح أساساً لتسوية قضية القدس.

ثالثاً: المشهد الجغرافي

يتمثل هذا المشهد في تحقيق السيطرة الجغرافية (الإقليمية) على القدس، على أساس مبدأ السيادة عليها. (29) ويندرج تحت هذا المشهد عدة نماذج فرعية هي: القدس المقسمة؛ القدس عاصمة موحدة لدولتين؛ القدس البديلة؛ إقامة عاصمة فلسطينية على جزء من القدس الشرقية – الأحياء العربية فيها.

القدس المقسمة: يقوم مشهد القدس المقسمة على تجزئة السيادة على القدس بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بحيث تكون السيادة على القدس الشرقية للفلسطينيين، وعلى القدس الغربية للإسرائيليين، وتمثل حدود سنة 1967 حداً فاصلاً بين الشطرين، وقد يكون هذا الحد مرئياً أو غير مرئي. وهذا المشهد يلبي مطالب منظمة التحرير الفلسطينية/السلطة الفلسطينية، ويتفق مع تفسيرها لقراري مجلس الأمن رقم 242 ورقم 338 وصيغة الأرض في مقابل السلام. (30) ومن المستبعد أن تبدي المنظمة – بحسب مواقفها المعلنة – استعداداً للمساومة فيه، وخصوصاً أنه يمثل في الأصل تنازلاً وتفريطاً في الحقوق السيادية الفلسطينية في القدس الغربية. (31)

وتوافق منظمة التحرير على إبقاء المدينة مفتوحة في الاتجاهين، شرط أن تكون السيادة مجزأة، متبعة بذلك سياسة براغماتية تسعى لاختراق الموقف الإسرائيلي ومجاراة الرغبة الدولية في عدم تقسيم القدس، وتطبيق قراري 242 و338، وهو ما يزيد في تخوف إسرائيل من أن يتمكن الفلسطينيون من تحقيق أغلبية في المدينة بمرور الوقت، والمساس بالأغلبية اليهودية في القدس الغربية. كما تتذرع في رفضها بدواع أمنية، كاتخاذ القدس الشرقية قاعدة لشن هجمات ضدها في إطار المدينة المفتوحة، من غير أن تكون قادرة على ملاحقة المهاجمين في القدس الشرقية، التي ستكون خاضعة للسيادة الفلسطينية وفقاً لمبدأ التجزئة. (32)

وترى إسرائيل في هذا التقسيم أو الاقتراح نسفاً لجوهر التطلعات الصهيونية والسياسات بعيدة المدى لجميع الحكومات الإسرائيلية منذ سنة 1967، (33) وإجماع الرأي العام الإسرائيلي. كما تعتبر أن تخليها عن البلدة القديمة سيؤدي إلى بروز تساؤلات حقيقية عن مدى شرعية إسرائيل كـ "دولة يهودية"، وإلى تفسخ نسيج المجتمع الإسرائيلي، وحدث انقسامات داخلية وخلافات مع يهود العالم تؤثر في المستقبل السياسي لإسرائيل. (34) كما أنه سيوقعها تحت تهديد أية قوة من جهة الشرق. علاوة على أن تقسيم القدس قد ينعش المطالب الإسلامية بملكية حائط البراق، ويقوي المطالب الداعية إلى استعادة القدس الغربية. (35)

القدس البديلة: للخروج من تلك المحاذير تعرض إسرائيل لمشهد "القدس البديلة"، بحيث يتم احتواء المطالب الفلسطينية في المدينة، من خلال توسيعها في اتجاه الضفة الغربية، وإقامة عاصمة فلسطينية بديلة تحمل اسم القدس، لكن خارج الحدود البلدية للقدس الحالية، وهو ما مهدت له مباحثات أبو مازن – بيلين، (36) بحيث تكون أبو ديس والعيزرية مقراً لها، على أن يعترف الفلسطينيون بالقدس – بشطريها – عاصمة لإسرائيل أو على الأقل القدس الغربية، مع إبقاء القدس الشرقية في قيد التفاوض لمدة طويلة تمكن إسرائيل من فرض رؤيتها على المدينة.

أما البلدة القديمة فتمنح حصانة خاصة، وتدار بصورة مشتركة، في حين يدير الفلسطينيون منطقة الحرم الشريف وكنيسة القيامة.

ولعل هذا المشهد ذو أهمية خاصة لإسرائيل لأنه يمكنها من الاحتفاظ بالسيطرة على كامل القدس، ويعطي الانطباع في الوقت ذاته بأنها قدمت تنازلات تسمح بإقامة عاصمة للفلسطينيين في "القدس الموسعة"، وربما وثيقة أبو مازن - بيلين تمهد لذلك. لكن الفلسطينيون يرفضون هذا المشهد الذي لا يلبي الحد الأدنى من مطالبهم في القدس. ومن المؤكد أن أي تعريف بديل للمدينة سيهدد أية قيادة فلسطينية، وسيقوض شرعيتها وتمثيلها للشعب الفلسطيني. (37)

إقامة عاصمة فلسطينية على جزء من القدس الشرقية: وهو مشهد يدعو إلى إقامة عاصمة فلسطينية على جزء من القدس الشرقية (باستثناء المستعمرات الإسرائيلية والبلدة القديمة)، بحيث تتمتع باتصال جغرافي بالدولة الفلسطينية المقترحة، ويسمي هذا النموذج بـ "السيادة المبعثرة" على القدس، وبموجبه يكون للفلسطينيين سيادة على قطاعهم (مناطق التركيز الفلسطيني من دون البلدة القديمة)، والإسرائيليون كذلك. ويتم هذا في إطار استمرار الاعتراف بوحدة المدينة، وإقامة بلديتين بينهما تعاون في مسائل متعددة، منها مشاريع البنى التحتية، وترتبطان بمكتب تنسيق يرئسه يهودي كرمز للسيادة الإسرائيلية. كما يتطلب ذلك توسيع المدينة. ويتسق هذا النموذج أيضاً مع مشروع "المدينة المفتوحة". (38)

هذا المشهد يرفضه بعض الإسرائيليين باعتبار أنه لا يلبي المطالب الإسرائيلية في قدس كاملة موحدة، علاوة على أنه غير آمن، ويمكن أن يعتبر نقطة انطلاق فلسطينية للمطالبة بالمزيد. في حين يرى المؤيدون منهم أنه فرصة لفرض السيطرة الإسرائيلية على مساحة كبيرة من القدس، بما فيها البلدة القديمة، والتخلص في الوقت ذاته من الأغلبية الفلسطينية في ذلك الجزء من المدينة. لكن منظمة التحرير الفلسطينية/السلطة الفلسطينية تعتبر ذلك أقل كثيراً مما يطمح الفلسطينيون إليه، والذي أقله القدس بحدودها سنة 1967، بما فيها البلدة القديمة، إذ من دونها لا معنى للقدس ولا شرعية، ويتعهدون بإحباط أية تسوية لا تضمن ذلك. (39) يتضح هذا المطلب إذا عرفنا أن أكبر تركيز سكاني للفلسطينيين في القدس الشرقية يقع داخل أسوار البلدة القديمة، بل إن المطالب الإسلامية في القدس تشدد على فرض السيطرة الإسلامية على البلدة القديمة ومحيطها، اللذين تعتبرهما جزءاً مهماً من أرض فلسطين، كأرض وقف إسلامي، لا يمكن ولا يجوز التنازل عنها، بل تعتبر الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية نوعاً من التخلي عن الإسلام نفسه.

وعن ذلك يقول مايكل دمير: "قضية السيادة لن تنتهي. صحيح أن ليس لدى الفلسطينيين في الوقت الحالي القدرة على حسم الأمور، لكن لحل قضية القدس يجب الاعتراف بالحقائق التالية: الفلسطينيون يشكلون وجوداً مادياً قوياً في المدينة، ويرغبون في العيش تحت السيادة الفلسطينية. صحيح أن السلطات الإسرائيلية يمكنها فرض السيطرة العسكرية على شطري المدينة، لكن القضية الأهم هي أن المدينة، من الناحية المعمارية والأدبية، والطقوس والمراسم الدينية، وكذلك النمو السكاني غير اليهودي، مدينة فلسطينية، عربية إسلامية ومسيحية." (40)

يتضح مما سبق أهمية هذا المشهد الجغرافي بين المشاهد الأخرى، إذ يعتبر المدخل الرئيسي إلى التسوية أو استمرار الصراع بشأن القدس، لأنه يتعامل مع القضية الجوهرية في الصراع والمتعلقة بالسيطرة الجغرافية والسيادية على المدينة. وفيما خص هذا المشهد، تتخذ إسرائيل مواقف متشددة. فهي تطالب باستمرار سيطرتها على كامل مدينة القدس بشرطها، وتقديم طروحات ترمي إلى تطويع المطالب الفلسطينية والالتفاف عليها. فمثلاً يطالب الفلسطينيون بأن يعترفوا بالسيادة الإسرائيلية على القدس، في حين أن أقرب حلفاء إسرائيل، بمن فيهم الولايات المتحدة الأميركية، لا يعترف بذلك حتى اللحظة. أما ما يشاع من أن التغييرات الإسرائيلية على الأرض غير قابلة للتراجع، فإن تحقيق الاستقلال في مجال البنى التحتية والخدمات في القدس الشرقية يمكن أن يتم من خلال برنامج استثماري موجه وجاد. (41) كما أن بعض البيانات التي تنشرها إسرائيل عن القدس غير دقيق لانفرادها بجميع قواعد البيانات عن القدس، كما تقول أن لاتندرس. مثال ذلك: تعطي إسرائيل أرقاماً أقل للعدد الحقيقي للسكان الفلسطينيين في القدس، بينما تعطي أرقاماً أكبر للإسرائيليين كجزء من المعركة الديموغرافية الدائرة في المدينة. (42)

إن إصرار إسرائيل على الاحتفاظ لنفسها فقط بالأمن، وفرض السيطرة الكاملة والحصارية على القدس، (43) بحدودها الموسعة، في اتجاه الأراضي المحتلة في الضفة الغربية، (44) يثير كثيراً من القلق والمخاوف في نفوس

الفلسطينيين من مدى جدية إسرائيل في التوصل إلى سلام عادل ودائم. كما أنه لا يأخذ في الاعتبار قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقدس، ولا يتجاوب مع موقف المجتمع الدولي، ويضع صدقية الشرعية الدولية أمام اختبار عسير، تلك الشرعية التي لم تعترف بالاحتلال الإسرائيلي للقدس، ولا بسياسة فرض الحقائق على الأرض، وأولها الاستيطان، وإنما طالبت إسرائيل بالانسحاب من القدس (45) كما تجدر ملاحظة ما يمكن أن يترتب على فقدان المنظمة الدولية دورها وصدقيتها بسبب ذلك، كمرجعية أممية لحل الصراع والنزاع بين الدول، وكيف يمكن أن يشجع ذلك بعض القوى الإقليمية والمحلية بصورة مباشرة أو غير مباشرة على فرض رؤيته بالقوة، وأخذ القانون في يده والتصرف بعيداً عن تلك المرجعية؛ وهو تطور خطر ولا شك. ويمكن إدراك حجم الخطر إذا علمنا أن المنطقة برمتها تشهد صعود التيارات الدينية، والتي يتجه بعضها ناحية السلطة، (46) وهذا من شأنه أن يضع مسألة القدس على رأس جدول أعمال هذا التيار، الأمر الذي يرشح المنطقة لمزيد من الصدام والمواجهة، ويضعها على أعتاب صراع جديد.

كما أن الاحتفاظ بالقدس كلها سيقتضي ما لا يقل عن 230.000 فلسطيني تحت السيطرة الإسرائيلية المباشرة، وهو ما يعتبر مشكلة قانونية وأخلاقية مزمنة، يمكن أن تثور في أي وقت، يضاف إليهم عشرات الآلاف من اللاجئين والنازحين من أبناء القدس، الأمر الذي سيدفع إلى مزيد من التشدد فيما يتعلق بقضايا المرحلة النهائية، كاللاجئين والمستعمرات والحدود والمياه وغيرها، بل لعله يكون سبباً في نسف أي حالة تفاهم بشأن تلك المسائل. إن احترام إسرائيل قرارات الأمم المتحدة يخدم أول ما يخدم إسرائيل نفسها، ويوفر لها غطاء دولياً يصعب اختراقه؛ كيف لا وهي التي جاءت بقرار دولي اشترط قيام دولتين لشعبين في المنطقة. كما لا يمكن تفسير أي قرار لمجرد أنه يتعارض مع السياسة الإسرائيلية بأنه "لاسامية" (47) بعيداً عن حسابات الربح والخسارة المستقبلية لإسرائيل وبقية الأطراف في المنطقة والعالم.

خاتمة

إن الصراع بشأن القدس بين الفلسطينيين والإسرائيليين يستقي جذوة استمراره من الطبيعة البنيوية للقدس في كلا المشروعين. فإسرائيل تنظر إلى القدس على أنها أداة تكوينية للمشروع الصهيوني، أدت دوراً كبيراً في تجميع اليهود في فلسطين، وإعادة بناء الدولة اليهودية على أرضها وتوطيد دعائمها. وهي تدعي أن تخليها عن احتلالها للقدس، وتحديدًا البلدة القديمة حيث تزعم وجود "الهيكل"، سيؤدي إلى تلاشي شرعيتها كـ "دولة يهودية"، وتفسخها، وتهديد مستقبلها السياسي. لذا فإنها تطرح تمسكها بالقدس "عاصمة موحدة وأبدية لها" بصفاتها ركن الزاوية في الإجماع القومي اليهودي الإسرائيلي، (48) وتتعامل مع أي مكسب عربي فيها على أنه يمثل خسارة لها وتهديداً غير مقبول. في حين تبدي منظمة التحرير الفلسطينية/السلطة الفلسطينية والدول العربية الرغبة في تقاسم المدينة مع إسرائيل، لكنها تتمسك في الوقت ذاته بالمطالبة بالقدس الشرقية، بما فيها الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية، بصفاتها حجر الزاوية في بناء الدولة الفلسطينية المنشودة، وعاصمتها الوحيدة، ولأنها تمثل مركزاً مالياً وتجارياً في اقتصاد المناطق الفلسطينية، وكذلك حلقة الوصل بين شمال الضفة الغربية وجنوبها. واستمرار بقائها تحت الاحتلال الإسرائيلي يعني تقسيم الضفة إلى جزأين معزولين لا ارتباط بينهما إلا بموافقة إسرائيل وتحت سيطرتها، وهو ما يعني إفشال مشروع أي دولة فلسطينية مستقبلية. كما أن تلك الدولة ستكون فاقدة الشرعية والمضمون من دون القدس الشرقية (حيث توجد الأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين)، وهذا ما يرفضه العرب والمسلمون والفلسطينيون أنفسهم.

وعليه فإن الارتباط التكويني لقضية القدس بالكيانية الفلسطينية والإسرائيلية، يجعل منها قضية معقدة، وتجسد التناقض المبدئي بين الأهداف والمصالح الأساسية للطرفين، الأمر الذي قد لا يبقى سوى المشهدين التاليين للمستقبل، وخصوصاً في حال فشل الطرفين في تقسيم القدس أو تقاسمها:

المشهد الأول

وهو الأرجح، ويتمثل في لجوء أحد الطرفين، أو كليهما معاً، إلى استراتيجية إدارة الصراع بشأن القدس واحتوائه بدلاً من تسويته، أملاً بحدوث تغير جوهري في المستقبل يمكنه من تحقيق أهدافه وذلك من خلال محاولة السيطرة والتأثير في عناصر المشكلة ومتغيراتها واستغلال أفضل الأوضاع في تطويرها والدفع بها نحو الغايات المرجوة. ويمكن استتعار محاولات إسرائيل لتوجيه الصراع في هذا المسار من خلال طروحاتها الرامية إلى تحويل التسوية

الدائمة إلى سلسلة من الاتفاقيات الموقته طويلة الأجل، (49) يطبق في إطارها "المشهد الديني" أو "المشهد الوظيفي" أو "القدس البديلة"، كصيغة موقته يجري تحويلها مع الوقت إلى نمط من التعايش المفروض بحكم الأمر الواقع، من خلال عملية متواصلة تحت غطاء التسوية الموقته، (50) وبما يضمن لإسرائيل احتواء المطالب الفلسطينية، وتفادي الضغوط الدولية، والحيلولة دون أن يعوق استمرار احتلالها القدس عملية تطبيع علاقاتها بدول العالم كافة، وخصوصاً الدول العربية والإسلامية، وانخراطها في صلب المعادلة الإقليمية. وهذا ما ترى أنه سيصبح، في حال تحقيقه، واقعاً غير قابل للتراجع.

أما بالنسبة إلى الفلسطينيين فيبدو أن استراتيجياً إدارة الصراع غير غائبة عن خياراتهم، ولا سيما في حال استمرار التعنت الإسرائيلي فيما يتعلق بالقدس، إذ يمكنهم الاستحكام خلف "قوة الرافض السلبية"، واللجوء إلى تعظيم وجودهم الديموغرافي والسياسي والاقتصادي في القدس، وحث الدول العربية والإسلامية على دعمهم مادياً ومعنوياً من جهة، وعلى مقاطعة إسرائيل والضغط عليها من جهة أخرى، وتوجيه الضغوط الدولية عليها لإجبارها على الرضوخ لمطالبهم، التي تقل كثيراً عن حقوقهم التي كفلتها لهم الشرعية الدولية. ولعل وثيقة أبو مازن - بيلين، المشار إليها سابقاً، تقدم مثالاً للفرص المتزايدة من أجل دفع الأمور في اتجاه منحى إدارة الصراع بدلاً من تسويته، إذ تشتمل ترتيباتها على تسوية مرحلية مرنة المضمون يطمح الفلسطينيون إلى أن تقود إلى إعلان القدس الشرقية عاصمة لهم، بينما تأمل إسرائيل بأن تؤدي إلى اعتراف فلسطيني ثم عربي ودولي بسيطرتها على القدس، وكل هذا ليس عبر اتفاق تسوية نهائي، وإنما وفق عملية تطويرية يسعى من خلالها كل طرف لفرض الحقائق الخاصة به وتوجيه عناصر الصراع ومتغيراته نحو تحقيق أهدافه المتوخاة.

المشهد الثاني

قد يكون هذا المشهد نتيجة مترتبة على فشل المشهد الأول، أي بسبب تقويض جهود التسوية برمتها بسبب إخفاق الطرفين في التوصل إلى اتفاق بشأن أهم القضايا المركبة للصراع، وبلوغ أحدهما أو كليهما نتيجة فحواها أن المفاوضات ليست الوسيلة الواقعية لتحقيق أهدافهما.

من المهم الإشارة هنا إلى أن اتفاق أوسلو بين الطرفين مثل فرصة "الحد الأدنى" لكليهما. فبالنسبة إلى أغلبية الفلسطينيين اعتبر هذا الاتفاق تفريطاً لم تشهده الساحة الفلسطينية في تاريخها، وأحدث شرخاً في الجسم الوطني الفلسطيني والعربي ولا يزال. كما أن تيارات "الإسلام المجاهد"، المتصاعدة على امتداد المنطقة والعالم، ترفض التنازل عن مدينة القدس، ولا سيما الأماكن المقدسة، لحساب المحتل الإسرائيلي. وترفض هذه التيارات رفضاً تاماً التنازل عن أي جزء من القدس للجانب الإسرائيلي، وتعتبر أن ليس من حق أحد كائناً من كان التنازل عن شبر واحد من القدس، إذ إن "ملكية القدس وفلسطين كلها ملك للأجيال الإسلامية".

في المقابل، فإن اتفاق أوسلو أيضاً أحدث هزة عنيفة في البناء السياسي والاجتماعي في إسرائيل، كانت إحدى نتائجها، وإن لم تكن آخرها، اغتيال رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، يتسحاق رابين، على أيدي يهود أصوليين رأوا في التسوية "تفريطاً"، وحمل اليمين القومي المتطرف إلى السلطة. بكلام آخر: إن الفشل في تطبيق ما تم توقيعه في اتفاق أوسلو "الحد الأدنى"، لا يمكن إلا أن يعني جولة جديدة من التوتر والحرب، التي تتعاضد احتمالاتها كل يوم أمام التطورات الدراماتيكية في ظل الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، مع استمرار بقاء اليمين القومي المتطرف في السلطة في إسرائيل، والذي يمثل أهداف الحد الأقصى الإقليمية والسياسية الإسرائيلية، مدعوماً من الولايات المتحدة الأميركية، ناهيك عن التطورات الدولية الأخيرة في شأن العراق، ودول أخرى في المنطقة، ليؤكد مرة أخرى أن فشل تطبيق فرصة "الحد الأدنى" سيبقي احتمالات التوتر والانفجار في المنطقة قائمة.

وفي هذه الحالة، فإن تنامي التفاعل العربي والإسلامي الشعبي والرسمي ضد إسرائيل سيهدد بانتقال المنطقة من مرحلة "اللاحرب واللاسلم" إلى مرحلة "الحرب"، بدلاً من "مرحلة السلام" التي انطلقت في مدريد. ذلك بأن هذه القضية، ببساطة، إذا لم تجد طريقها إلى الحل السلمي حالياً، ستفجر في وقت ليس ببعيد، لتستخدم فيها وسائل أخرى بحثاً عن الحل. وعليه يقول دمير:

إن فرض أي حل إسرائيلي لا يراعي المسائل السياسية والدينية والديموغرافية والاقتصادية، ليس من شأنه أن يعرض للخطر ما تم إنجازه في العملية السلمية حتى الآن فحسب، بل سيقوي أيضاً حجج الجماعات السياسية

والدينية، التي تقول إن إقامة دولة فلسطينية أو إسرائيلية لا بد من أن تكون على حساب الأخرى. وهي الطريقة التي من خلالها يمكن أن تتفاقم المعارضة لإسرائيل في العالمين العربي والإسلامي. من ناحية أخرى، فإن تقدم إسرائيل بعرض سخي فيما يتعلق بالقدس للفلسطينيين هو وحده الذي يمكن أن يوقف أي جدل قد يثور بينها وبين الفلسطينيين والدول العربية. (51)

إن طرح هذين المشهدين لا ينطلق من نظرة متشائمة إلى المستقبل بقدر ما يعتمد على الواقعية السياسية في التشخيص، التي تركز على الوعي بعناصر الصراع بشأن القدس ومتغيراته. كما أنها لا تعتمد على التفكير الرغبي (wishful thinking) المبني على الرغبة لا على الواقع. فالسلام في حد ذاته قيمة عليا يجب ألا يتم إنكارها، ولا يجوز، لكنه من الناحية الواقعية ما زال بعيداً عن المرتكزات الفعلية المستندة إليها مسيرة التسوية السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي، وخصوصاً فيما يتعلق بالقدس التي يمثل رحيل الاحتلال روح السلام العادل والدائم. ■

(*) أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الإسلامية - غزة.

المصادر

- (1) محمود عواد، "القدس: أهميتها، واقعها، المواقف، الحول" (بحث غير منشور مقدم إلى مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 1997)، ص 4 - 5.
- (2) خليل التفكجي، "تهويد القدس: حقائق وأرقام"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 22 (ربيع 1995)، ص 127 - 128.
- (3) "القدس أمانة في عنق كل عربي ومسلم" (عمان: لجنة يوم القدس، 1997)، ص 47.
- (4) Khalid Hussein, "Review of Land, Jerusalem: Multi-Sector Review of East Jerusalem Arab Studies Society" (published as part of an interim report of the Multi-Sector Review of East Jerusalem project, funded by the European Union (March 2001), pp. 18-19).
- (5) بول فندلي، "الموقف الدولي من قضية القدس"، في ندوة يوم القدس "بيت المقدس وأكناف بيت المقدس: صراع الهوية والأرض، الندوة العاشرة، 2 - 4 تشرين الأول/أكتوبر 1999"، عمان، 2000، ص 140 (بول فندلي هو عضو الكونغرس الأميركي 1961 - 1983، ورئيس مجلس المصلحة القومية).
- (6) Report: Khalid Amayreh, "Killing the Two-State Solution," Alhram weekly online: 30/10-5/11/2003, on: <http://weekly.ahram.org.eg/2003/662/re3.htm> (visited on 2/11/2003).
- (7) تبلغ نسبة الخصوبة بين الفلسطينيين من سكان محافظة القدس 5.2، لكنها تصل إلى 6.0 و6.8 في الضفة الغربية وغزة على التوالي. أنظر: مركز الإحصاء الفلسطيني، "الكتاب السنوي الإحصائي للقدس"، رقم 5 (رام الله، فلسطين، 2003)، ص 127.
- (8) Michael Dumper, "Jerusalem's Final Status: What will be Left to Negotiate," The :link (July-August 1995), vol. 28, issue 3, pp. 12-13
مركز الإحصاء الفلسطيني، مصدر سبق ذكره.
- (9) موقع "يديعوت أحرونوت" باللغة العربية في الإنترنت: www.arabynet.com (تمت الزيارة بتاريخ 2003/11/2).
- (10) لمزيد من المعلومات عن الجدار وأثاره يرجى مراجعة:
"Grassroots Palestinian Antiapartheid Wall Campaign," on: <http://stopthewall.org/index.shtml>; The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories, on: <http://www.btselem.org/>; Applied Research Institute, Jerusalem, on: <http://www.arij.org> (visited on 2/11/2003);

Land Research Center, on: <http://www.lrcj.org/Arabic/Apage.htm> (visited on 2/11/2003).

(11) يشار هنا إلى أن الولايات المتحدة استخدمت حق النقض (الفيتو) للاعتراض على القرار الذي طرح على مجلس الأمن لإدانة بناء إسرائيل للجدار، وهو ما أدى إلى نقل الموضوع إلى الجمعية العامة، التي اتخذت قراراً في 21/10/2003، يدين خطوة البناء الإسرائيلي للجدار التي تؤثر في المفاوضات النهائية وتجعل حل دولتين لشعبيين مستحيل التطبيق، وسيتسبب بمزيد من الصعوبات الإنسانية للفلسطينيين.

(12) أنظر إدانة الأمين العام للأمم المتحدة لعدم استجابة إسرائيل لقرار الجمعية العامة في 22/10/2003 الذي طالب إسرائيل بالتوقف عن بناء الجدار الفاصل، وهدم ما بني منه، في: مركز أنباء الأمم المتحدة في الإنترنت:

<http://www.un.org/arabic/news/index.asp> (تمت الزيارة بتاريخ 29/11/2003).

(13) لمزيد من المعلومات عن مفهوم الترحيل الإسرائيلي، أنظر:

Israel Shahak, "A History of the Concept of Transfer in Zionism," Journal of Palestine Studies, vol. XVIII, no. 3 (Spring 1989), pp. 22-37

(14) نشرت شعبة التخطيط الاستراتيجي والأبحاث في بلدية القدس تقريراً عن الهجرة من القدس وإليها جاء فيه أن 228.000 شخص غادروا القدس في غضون الأعوام الثمانية عشر الماضية، وأن ميزان الهجرة في القدس سلبي منذ تسعينيات القرن الماضي، وأن 16.000 نسمة يغادرون القدس سنوياً في مقابل 10.000 يأتون للسكن فيها، وأن المغادرين في معظمهم من العلمانيين اليهود على الرغم من أن عدد المتدينين المهاجرين منهم أيضاً أخذ في الازدياد، وتبلغ نسبتهم بين الذين يغادرون 20%. وترجع الهجرة الواسعة من القدس إلى ارتفاع أجور الشقق وأثمانها، إضافة إلى مشكلات العمل. لذا فإن 40% ممن يغادرون المدينة يسكنون في الضواحي القريبة منها، حيث السكن أرخص. أنظر: "هأرتس"، 28/2/2000.

(15) عكيفا إدار، "المدينة الأكثر انقساماً في العالم الديمقراطي"، "القدس"، 18/6/1998، عن "هأرتس".

(16) كما حدث مثلاً في انتخابات سنة 1996 التي فاز فيها حزب الليكود في عهد نتنياهو الذي أطلق شعار "حزب العمل يتنازل عن القدس".

(17) "Special Report: A Jerusalem Primer," February 1994, p. 5, on: Foundation for Middle East Peace website: www.fmep.org; Allison Hodgkins, The Judaization of Jerusalem: Israeli Policies since 1967 (Jerusalem: Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs/PASSIA, 1996), pp. 49-50

(18) موقع "يديعوت أحرونوت" باللغة العربية في الإنترنت: <http://www.arabynet.com> (تمت الزيارة بتاريخ 21/10/2002).

أنظر تهديدات مشابهة لشمعون بيرس في القدس: شعارات تدعو إلى قتل الوزير بيرس، موقع "يديعوت أحرونوت" باللغة العربية في الإنترنت (تمت الزيارة بتاريخ 16/10/2002): كما اتهم شببية المستوطنين أريئيل شارون بالخيانة رداً على قراره إخلاء بعض المواقع الاستيطانية. وفي معرض رد أحد الناشطين من هؤلاء المستوطنين على سؤال عما إذا كانت الشببية ستحترم القانون، قال: "سنعمل في إطار قوانين الحياة. ستندلع هذه المرة حرب أهلية. لسنا مستعدين للتنازل، وإذا كان شارون لا يدرك ذلك، فإن النضال من ناحيتنا سيكون حتى الموت." أنظر: الموقع نفسه (تمت الزيارة بتاريخ 10/12/2003).

(19) تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المشاهد لا تمثل بالضرورة خطأ سياسياً رسمياً حتى لو صدرت عن مسؤولين رسميين في مواقع المسؤولية، لكنها طبعاً تحدد رؤى وأفكار وسقف كل طرف من أطراف الصراع حيال القدس.

(20) ستقتصر الإشارة في هذا البحث على الموقف المعلن لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية من قضية التسوية بشأن القدس، من دون الإشارة إلى موقف الحركات الإسلامية، وفي مقدمها حركة "حماس" والجهاد الإسلامي، إذ إن موقف هذه الحركات معارض من الناحية المبدئية للتسوية، وينظر إلى قضية القدس بصفتها قضية مقدسة غير قابلة للتفاوض.

- (21) تم طرح مشاهد أخرى مثل: "تدويل القدس؛ القدس عاصمة لدولة ثنائية القومية؛ القدس عاصمة للكونفدرالية الفلسطينية - الإسرائيلية؛ القدس دولة مستقلة." لكن الباحث أثر عدم الإشارة إليها لعدم واقعيته، فضلاً عن تجاهلها طبيعة الصراع وجذوره وأبعاده، كما أنها ليست موضع نقاش بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وهي أيضاً لا تتلاءم مع مسيرة التسوية التي انطلقت في مدريد والقائمة على أساس دولتين لشعبين، وهي في بعضها الآخر تتجاهل جوهر الصراع بشأن القدس والمتمثل في السيادة من خلال إلغاء مطالب الطرفين فيها، وهو ما يرفضه الطرفان جملة وتفصيلاً.
- (22) دوري غولد، "القدس: الحل الدائم في دراسة لمركز يافي"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 26 (ربيع 1996)، ص 138:
- Marshall J. Breger, "The New Battle for Jerusalem," The Middle East Quarterly, vol. 1, no. 4 (December 1994) on: <http://www.meforum.org/article/204>
- (23) أن لاتندرس، "السياسات الإسرائيلية تجاه القدس"، في: "نحو استراتيجية فلسطينية تجاه القدس"، صالح عبد الجواد (محرر)، (بير زيت: جامعة بير زيت، 1998)، ص 32 - 35.
- (24) غولد، مصدر سبق ذكره، ص 141.
- (25) Foundation for Middle East Peace, A Conference on Prospects for a Shared Jerusalem, on: http://www.fmep.org/analysis/transcriptprospects_shared_jerusalem.html ((visited on 15/4/2005).
- (26) سيسيليا ألبين، "الصراع على القدس" (القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية/باسيا، 1992)، ص 32 - 34.
- (27) محمد جاد الله، "القدس بين الولاية الدينية والسيادة الوطنية"، في: "القدس: دراسات فلسطينية إسلامية ومسيحية"، جريس خوري (محرر)، (القدس: مركز اللقاء، 1996)، ص 341.
- (28) Amir Cheshin, Municipal Policies in Jerusalem-An Account from Within (Jerusalem: Passia, 1998), p. 140; Jessica Montell, ed., Injustice in the Holy City (Jerusalem: B'Tselem, December 1999), p. 5. See also: Eitan Felner, "A Policy of Discrimination: Land Expropriation, Planning and Building in East Jerusalem," (Report on B'Tselem, website: <http://www.btselem.org> (visited on 1/9/2001).
- (29) أحمد قريع، "السلام المعلق: قراءة في الواقع السياسي والاقتصادي الفلسطيني" (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1999)، ص 132 - 134.
- هناك خمسة نماذج سيادية مقترحة: 1 - السيادة التشاركية: بحيث يشترك الطرفان في إدارة المدينة فيما يتعلق بالأمور البلدية والوطنية، من خلال تقسيم المدينة وظيفياً إلى بلديتين، بينما تبقى غير مقسمة جغرافياً. ويتسق هذا الفهم مع "المدينة المفتوحة"؛ 2 - السيادة المبعثرة: أي بحسب الأغلبية السكانية في كل حي؛ 3 - السيادة المشتركة: بحيث تبقى مدينة القدس غير مقسمة، على الرغم من وجود دولتين تملكان السيادة عليها، ويقام في هذه الحالة مجلس بلدي واحد منتخب للمدينة عامة؛ 4 - السيادة المقسمة: بحيث تقسم السيادة على أساس جغرافي، بما يعني الفصل التام بينهما؛ 5 - سيادة واحدة: أي أن تكون لطرف واحد، مع السماح للآخر بالإدارة الوظيفية (البلدية).
- (30) إبراهيم أبو جابر وآخرون، "قضية القدس ومستقبلها" (أم الفحم: مركز الدراسات المعاصرة، 1996)، الجزء الأول، ص 260.
- (31) غولد، مصدر سبق ذكره، ص 127. بقيت المطالبة بالحقوق الفلسطينية في القدس الغربية قائمة، وقد عبر عن ذلك فيصل الحسيني بقوله: "سنناقش موضوع القدس كلها وليس القدس الشرقية". أنظر مقابلة مع فيصل الحسيني، "المشاهد السياسي"، العدد 14 (حزيران/يونيو 1996)، ص 16 - 22.
- (32) غولد، مصدر سبق ذكره، ص 137:
- Breger, op. cit

- (33) عبد الله كنعان، "موقف الإسرائيليين اليهود من القدس"، في: "مستقبل القدس العربية" (باريس: مركز الدراسات العربي/الأوروبي، 2000)، ص 263 – 322.
- (34) المصدر نفسه، ص 134.
- Emanuele Ottolenghi, "No Shared Sovereignty," on: www.jpost.com (visited on 11/4/2005).
- (35) أنظر الحاشية 28؛ يؤكد ذلك دوري غولد بقوله: "لكن مهما تتطور مفاوضات من هذا النوع من الناحية النظرية، فإن الفلسطينيين لا يزالون يطالبون خفية بالشرط الغربي من القدس، وهذا يعني أنه إذا وافقت الحكومة الإسرائيلية في المستقبل على تقسيم القدس، فإن هذه التسوية لن ترضي بقية الفلسطينيين في المدينة". أنظر:
- Dore Gold, *Israel's Rights in Jerusalem* (Jerusalem: Jerusalem Center for Public Affairs, n.d).
- (36) تكرر طرح القدس البديلة في وثيقة ميخائيل إيتان ويوسي بيلين، أنظر: "قراءة في خطط إسرائيلية للحل الدائم"، العدد 37 (غزة: السلطة الوطنية الفلسطينية، مكتب الرئيس، الدائرة الإسرائيلية، نيسان/أبريل 1997).
- (37) غولد، مصدر سبق ذكره، ص 135.
- (38) See the web page of Americans for Middle East Understanding on: <http://www.ameu.org> (visited on 18/9/2003).
- (39) شفيق الحوت، "الدولة الفلسطينية بين الواقع والتمني"، "المستقبل العربي"، العدد 186 (آب/أغسطس 1994)، ص 30. كما تم التعبير شعبياً عن رفض الحلول التجزئية والبديلة المقترحة للقدس، من خلال موافق العهد التي يتم توقيعها والتي يعلن فيها الموقعون رفض "كافة تلك المشاريع والتمسك بالقدس أرضاً إسلامية عربية"، كما جاء في "عهد القدس"؛ وهي وثيقة تعاهد فيها المجتمعون في باب السلسلة، قرب الحرم القدسي الشريف، على إعلان تمسكهم "بالسيادة الكاملة الفلسطينية على كل ذرة تراب في المدينة المقدسة"، كما تعاهدوا على حمايتها، في الوقت الذي ينهك الإسرائيليون في الحديث عن قدس بديلة. أنظر نص "العهد المقدس" كما نشر في صحيفة "الحياة" (لندن)، 2000/6/8.
- (40) Dumper, op. cit., p. 13.
- (41) Michael Dumper, "Jerusalem Infrastructure: Is Annexation Irreversible," *Journal of Palestine Studies*, vol. XXII, no. 3 (Spring 1993), p. 88.
- (42) أن لا تدرس، "النضال الوطني وإشكاليات التعبئة والمواجهة المدنية في القدس"، في: "نحو استراتيجية فلسطينية تجاه القدس"، صالح عبد الجواد (محرر)، (بير زيت: جامعة بير زيت، 1998)، ص 359 – 360.
- (43) عبر عن ذلك مثلاً دوري غولد بقوله: "إن اتفاقات السلام ليست غايات في حد ذاتها. إن الاتفاقات ضرورية من أجل ضمان حماية المصالح القومية من خلال الأداة الدبلوماسية؛ والاتفاقات الراسخة هي تقنين لتوازن سياسي جديد. أما الاتفاقات التي تفشل في ضمان القيم التي يقوم المجتمع عليها، فإنها لا تستحق السعي لها أصلاً. وفي نهاية المطاف، فإن هذا التمييز هو ما يفصل بين سلام يحظى بإجماع قومي وبين سلام يجري السعي له مهما يكن ثمنه". أنظر: غولد، مصدر سبق ذكره، ص 154.
- (44) إن التوسع الهائل في حجم القدس الذي يذهب بعض التقديرات، كما يقول ميرون بنفنيستي، إلى أنه يصل إلى 12٪ من مساحة الضفة الغربية، أي نصف مليون دونم (125.000 أكر)، أو كما يقول جيفري أرونسون إنه يمتد ما بين أريحا والبحر الأبيض المتوسط، بالتأكيد لا يدع أرضاً يمكن التفاوض بشأنها. أنظر:
- The Foundation for Middle East Peace, Report on: "Israeli Settlement in the Occupied Territories" (February 1994), p. 10.
- (45) وليد المدلل، "الاستيطان الإسرائيلي في القدس وأثره على السلم والأمن في المنطقة"، رسالة دكتوراه غير منشورة (المملكة المتحدة: جامعة برادفور، قسم دراسات السلام، 2004)، الفصل السادس.

(46) صحيح أن دولة إسرائيل هي دولة علمانية من الناحية الرسمية، لكن التجمعات والأحزاب الدينية باتت تؤدي دوراً كبيراً في تأليف الحكومات، وبالتالي المواقف الرسمية الإسرائيلية. وهذا الدور المرشح للزيادة ينذر بخطر التشدد الديني القومي. والناظر إلى الخريطة السياسية في إسرائيل والتشكيلات الحكومية يخرج بانطباع عن حجم الدور الذي يقوم به ذوو القبعات السود داخل الكنيست، وبالتالي داخل الحكومة. ونتيجة ذلك فإن من المتوقع أن تأخذ أي حكومة في إسرائيل في الاعتبار المشاعر التقليدية لشريحة واسعة من الشعب الإسرائيلي، والمنظور الخاص بالأحزاب الدينية في كل المفاوضات، وخصوصاً فيما يتعلق منها بالقدس والأماكن المقدسة.

(47) غدعون ليفي، "إسرائيل وقرارات الأمم المتحدة"، "الحياة الجديدة"، 2000/1/3.

(48) هذه النظرة إلى القدس ليست مقصورة على الأحزاب والحركات الدينية فحسب، بل يشاركها في ذلك أيضاً بقية الأحزاب العلمانية في إسرائيل، والتي تذهب إلى اعتبار القدس حجر الزاوية في الفكر الصهيوني. وعلى أقل تقدير، فإن المواقف المعلنة لهذه الأحزاب تعتبر القدس عاصمة أبدية موحدة لإسرائيل، وتدل على ذلك أغلبية المشاريع التي أطلقتها تلك الأحزاب بشأن القدس. أنظر مثلاً: مشروع بن - غوريون (1967): مشروع يغال ألون (1967)، مثل العمود الفقري لسياسة حزب العمل بشأن الاستيطان؛ مشروع آبا إيبين (1968): مشروع غولدا مئير (1971): مشروع حزب ميام للسلام (1972): مشروع بن - غوريون (1972): مشروع موشيه دايان (1972): وثيقة غاليلي (1973)، شكلت أساس برنامج حزب العمل في انتخابات الكنيست سنة 1973): مشروع حزب ميام (1976): مشروع يعقوب فران (1976)، أحد زعماء حزب ميام البارزين): مشروع رعان فايتس (1976): مشروع مناحم بيغن للحكم الذاتي (1977): مشروع أفرام يعقوبي (1988): مشروع أريئيل شارون (1989): مبادرة السلام الإسرائيلية (1989)، أقرتها الحكومة برئاسة يتسحاق شمير في 14 أيار/مايو 1989): مشروع شمعون بيرس (1989): رؤية رابين للقدس؛ وغيرها. الأهم من ذلك كله هو تعاضد التيار القومي/الديني الذي يحكم إسرائيل اليوم ليصبح أكثر تأثيراً في صناعة القرار على المستويات كافة، وهو طبعاً يمثل مواقف الحد الأقصى الإقليمية والسياسة الإسرائيلية، وهي أكثر أصولية وتشدداً.

(49) "الرأي" (عمان)، 1999/10/5.

(50) نقل نصير عاروري عن أحد الجنرالات الإسرائيليين قوله لمراسل صحيفة "بوسطن غلوب" الأميركية: "... وبهذه الطريقة نقلب منطق كلاوس فيتز رأساً على عقب، حيث نجعل من الدبلوماسية حرباً لكن بوسائل أخرى". في إشارة إلى الرؤية للعملية السلمية. أنظر موقع قناة الجزيرة في الإنترنت: www.Aljazeera.net

(51) Dumper, "Jerusalem's Final Status," op. cit., p. 13

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx